مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

التكنولوجيا المالية في العراق: الواقع والآفاق المستقبلية

وفاء فوزي

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

التكنولوجيا المالية في العراق: الواقع والآفاق المستقبلية

وفاء فوزي*

المقدمة

لقد شكلت حقبة ما بعد الحرب في العراق، والتي اتسمت بعواقب الصراعات وعدم الاستقرار السياسي، مشهداً معقداً وصعباً للقطاع المصرفي في البلاد لاسيما بعد خروجها من ظل الحروب والاضطرابات الاجتماعية والسياسية اللاحقة، إذ واجهت المؤسسات المالية العراقية العديد من التحديات يأتي في مطلعها تدمير البنية التحتية في أثناء النزاعات، إلى جانب تعطيل الأنشطة الاقتصادية، ترك القطاع المصرفي يتصارع مع الأنظمة القديمة والتقدم التكنولوجي المحدود، وعلاوةً على ذلك أعاق تآكل ثقة الجمهور وتشريد المجتمعات المحلية إعادة تهيئة بيئة مالية مستقرة.

إن الحاجة إلى إعادة الإعمار المالي أمر بالغ الأهمية، لأنه لا يعالج الضرر المادي فحسب، بل يهدف أيضاً إلى إعادة بناء الثقة بالنظام المصرفي، ولتحفيز الانتعاش الاقتصادي والنمو هناك ضرورة لتحديث البنية التحتية المالية، وتعزيز الخدمات المصرفية، وتبني حلول مبتكرة مثل المدفوعات الرقمية والتكنولوجيا المالية. يؤكد السياق التاريخي للعراق على الحاجة الملحة للشروع في رحلة من الانتعاش المالي، والاستفادة من التطورات التكنولوجية للتغلب على تعقيدات حقبة ما بعد الحرب ومواكبة الأنظمة العالمية المالية والدخول في حقبة جديدة من الاستقرار الاقتصادي والازدهار.

في السنوات الأخيرة شهدنا تطوراً ملحوظاً للتكنولوجيا المالية في العراق، من حيث المدفوعات الرقمية وتطبيقات الهاتف والمحافظ الإلكترونية الشائعة وصولاً إلى تصريحات الحكومة الحالية واهتمامها المباشر بأنظمة الدفع الإلكتروني، لا يمكن المبالغة في أهمية تحديث البنية التحتية المالية من خلال المدفوعات الرقمية وحلول التكنولوجيا المالية للانتعاش الاقتصادي والنمو، لا سيما في سياق الدول الخارجة من فترات الصراع وعدم الاستقرار السياسي والاقتصاد، إذ يؤدي اعتماد المدفوعات الرقمية والتكنولوجيا المالية إلى إحداث تأثير تحويلي على مختلف جوانب الاقتصاد، مما يساهم بشكل كبير في عملية إعادة البناء.

*باحثة.

يمثل ظهور المدفوعات الرقمية في العراق تحولاً في المشهد المالي للبلاد، مما يعكس استجابة للاتجاهات العالمية والرغبة في تحديث الممارسات المصرفية التقليدية مدفوعة بالتطورات في التكنولوجيا وتغيير تفضيلات المستهلك، اكتسبت حلول الدفع الرقمية زخماً، مما يوفر الراحة والكفاءة والشمول المالي، إذ ساهم الانتشار المتزايد للهواتف الذكية والبنية التحتية المحسنة للإنترنت إلى تسهيل التبني الواسع النطاق للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والمعاملات عبر الإنترنت، شهد العراق زخماً في هذا السياق، خاصةً مع تزايد عدد الشباب الذين يتمتعون بعقلية بارعة في التكنولوجيا، طفرة في الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والتعاون بين المؤسسات المالية ومقدمي التكنولوجيا، هذا التحول إلى المدفوعات الرقمية لا يبسط المعاملات المالية فحسب، بل يساهم أيضاً في تقليل الاعتماد على النقد، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وفي الوقت الذي يمر فيه العراق بعصر ما بعد الحرب، يعكس تبني المدفوعات الرقمية التزاماً بالإنعاش الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وإنشاء نظام بيئي مالي مرن مهيأ للنمو المستدام في العصر الرقمي.

تعزز المدفوعات الرقمية والتكنولوجيا المالية الكفاءة من خلال تبسيط المعاملات المالية وتقليل الاختناقات البيروقراطية، وذلك من خلال رقمنة أنظمة الدفع، هذه الكفاءة ضرورية للانتعاش الاقتصادي؛ لأنها تسرع وتيرة التجارة والاستثمار والأنشطة الاقتصادية الشاملة.

يعزز اعتماد التكنولوجيا المالية الشمول المالي، من خلال الاستفادة من الحلول المبتكرة مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات المالية عبر الإنترنت، يمكن للسكان الذين كانوا يعانون نقص الخدمات في السابق الوصول إلى الأنظمة المالية الرسمية إذ إن هذه الشمولية لا تمكن الأفراد فحسب، بل تغذي أيضاً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعمل كمحفز للنمو الاقتصادي.

تساهم حلول المدفوعات الرقمية والتكنولوجيا المالية في الشفافية والمساءلة داخل القطاع المالي، فعلى سبيل المثال يضمن استخدام تقنية بلوكتشين سجلات آمنة وغير قابلة للتغيير للمعاملات، مما يقلل من مخاطر الفساد، ويعزز الثقة بالأنظمة المالية. هذه الشفافية المكتشفة حديثاً تجذب المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، وتحفز النمو الاقتصادي، وتجذب تدفقات رأس المال.

بالإضافة إلى ذلك، تعزز البنية التحتية المالية الحديثة الابتكار وريادة الأعمال. تمكن حلول التكنولوجيا المالية من إنشاء منتجات وخدمات مالية جديدة، مما يحفز نمو اقتصاد ديناميكي ومرن. يمكن لأصحاب المشاريع الوصول إلى خيارات تمويل بديلة، مما يمهد الطريق لمشاريع تجارية مبتكرة

تساهم في خلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية الشاملة.

وأخيراً، يدعم دمج المدفوعات الرقمية وحلول التكنولوجيا المالية المرونة في مواجهة الصدمات الاقتصادية المستقبلية، وتتيح القدرة على التكيف وقابلية التوسع لما لهذه التكنولوجيات من استجابات أسرع للظروف الاقتصادية المتغيرة، مما يوفر أساساً قوياً للنمو والانتعاش المستدامين.

المشهد الحالي للمصارف العراقية:

حتى يومنا هذا، يتميز المشهد الحالي للمصارف العراقية بمزيج من التحديات والفرص، التي شكلتها العوامل التاريخية والجيوسياسية والاقتصادية. وقد شهد القطاع المصرفي في العراق تقدما وانتكاسات في جهوده الرامية إلى التعافي والتكيف مع الديناميات المتغيرة في المنطقة.

التحديات:

البنية التحتية القديمة: أحد التحديات البارزة التي تواجه المصارف العراقية هي البنية التحتية القديمة الناتجة عن سنوات من الصراع، لقد ترك التدمير المادي للمرافق المصرفية ونقص الاستثمارات العديد من المؤسسات مع أنظمة وتكنولوجيا عفا عليها الزمن.

الشمول المالي المحدود: على الرغم من الجهود المبذولة لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية، لا يزال جزء كبير من السكان العراقيين غير متعاملين مع المصارف إلى جانب عدم الثقة التاريخية في المؤسسات المالية الرسمية، تسهم في الشمول المالي المحدود.

المخاوف الأمنية: المخاوف الأمنية المستمرة في مناطق معينة من العراق تخلق تحديات للمصارف العاملة في تلك المناطق إذ يعيق عدم الاستقرار تقديم خدمات مصرفية متسقة وموثوقة، مما يؤثر في كل من العملاء والمؤسسات المالية.

الاعتماد على عائدات النفط: يشكل اعتماد الاقتصاد العراقي الشديد على عائدات النفط خطراً على القطاع المصرفي، حيث يمكن لتقلبات أسعار النفط أن تؤثر بشكل كبير على الاستقرار الاقتصادي العام، ومن ثم على الصناعة المصرفية.

الفرص:

التنويع الاقتصادي: الجهود جارية لتنويع الاقتصاد العراقي بما يتجاوز النفط، إذ تلعب المصارف دوراً حاسماً في دعم هذا التنويع من خلال توفير فرص التمويل والاستثمار للقطاعات غير النفطية، مثل الزراعة والتكنولوجيا والتصنيع.

التحول الرقمي: هناك اعتراف متزايد بأهمية التحول الرقمي في القطاع المصرفي، تعتمد المصارف بشكل متزايد القنوات الرقمية والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والتقنيات المالية الأخرى لتعزيز الخدمات وتحسين الكفاءة والوصول إلى قاعدة عملاء أوسع.

المبادرات الحكومية: تقوم الحكومة العراقية بتنفيذ مبادرات لتعزيز القطاع المالي، إذ إن الإصلاحات التي تهدف إلى تحسين الأطر التنظيمية، وتعزيز الحوكمة، وجذب الاستثمارات الأجنبية هي خطوات أساسية نحو تنشيط المشهد المصرفي.

التعاون الدولي: يوفر التعاون مع المؤسسات والمنظمات المالية الدولية فرصاً للمساعدة التقنية ونقل المعرفة والوصول إلى أفضل الممارسات العالمية، ويمكن أن يسهم هذا التعاون في بناء قطاع مصرفي أكثر مرونة وتنافسية في العراق.

اعتماد الدفع الرقمي:

إن اعتماد المدفوعات الرقمية في العراق هو مشهد ديناميكي يتميز بالتحول التدريجي نحو التقنيات المالية الحديثة، إذ تلعب عوامل مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والمعاملات عبر الإنترنت وأنظمة الدفع الإلكترونية أدواراً محورية في تشكيل هذا التحول، مما يوفر تحديات وفرصاً للنظام المالي للبلاد.

1- الخدمات المصرفية عبر الهاتف:

الوضع الحالي: شهدت الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول إقبالاً ملحوظاً في العراق، لا سيما في المراكز الحضرية، ساهمت راحة الوصول إلى الخدمات المالية من خلال الأجهزة المحمولة في شعبيتها، يشكل الاختراق المحدود للهواتف الذكية والاتصال غير المتكافئ بالإنترنت في مناطق معينة تحديات أمام اعتماد الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول على نطاق واسع. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤثر المخاوف بشأن الأمان والخصوصية على ثقة المستخدم.

2- المعاملات عبر الإنترنت:

الوضع الحالي: اكتسبت المعاملات عبر الإنترنت، التي تشمل أنشطة مثل التجارة الإلكترونية وتحويلات الأموال الرقمية، زخماً إذ سهلت زيادة إمكانية الوصول إلى الإنترنت نمو المنصات عبر الإنترنت، مما سمح للمستخدمين بإجراء عمليات شراء وتحويل الأموال إلكترونياً.

تمثل مخاوف الأمن السيبراني ونقص المعرفة الرقمية بين بعض شرائح السكان تحديات أمام التبني الأوسع للمعاملات عبر الإنترنت. بناء الثقة في أمن المنصات عبر الإنترنت أمر بالغ الأهمية.

3- أنظمة الدفع الإلكترونية:

الوضع الحالي: يكتسب نشر أنظمة الدفع الإلكترونية، بما في ذلك المحافظ الرقمية والبطاقات المدفوعة مسبقاً والطرق غير النقدية الأخرى، قبولاً تدريجياً، تعمل المؤسسات المالية على خلق بيئة دفع إلكتروني أكثر شمولاً وكفاءة.

تشكل قيود البنية التحتية، بما في ذلك الحاجة إلى بنية تحتية قوية للدفع الرقمي والاتصال الموثوق به عقبات جدية، تعتبر معالجة التحديات التنظيمية وضمان التشغيل البيني بين أنظمة الدفع المختلفة من الاعتبارات الرئيسة.

4- مبادرات الشمول المالي:

الحالة الراهنة: تبذل الجهود لتوسيع نطاق خدمات الدفع الرقمية لتشمل المناطق المحرومة والنائية، مما يساهم في الشمول المالي. تهدف مبادرات مثل خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول إلى إدخال السكان غير المتعاملين مع المصارف في النظام المالي الرسمي.

على الرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك حواجز مثل انخفاض المعرفة المالية، والتفضيلات الثقافية للمعاملات النقدية، وعدم فهم فوائد الخدمات المالية الرقمية.

5-الدعم الحكومي والبيئة التنظيمية:

أعربت الحكومة العراقية عن دعمها لاعتماد المدفوعات الرقمية، مع الاعتراف بقدرتها على تحديث الاقتصاد. تتطور الأطر التنظيمية لاستيعاب الخدمات المالية الرقمية، وتعزيز بيئة مواتية.

بينما لا يزال تحقيق التوازن بين الابتكار وضمان حماية المستهلك، فضلاً عن معالجة المخاطر المحتملة مثل الاحتيال وغسل الأموال، يمثل تحدياً للهيئات التنظيمية.

يواجه اعتماد المدفوعات الرقمية على نطاق واسع في العراق مجموعة من التحديات، تشمل الأبعاد التكنولوجية والأمن السيبراني والثقافية، والتي تؤثر بشكل جماعي على وتيرة ومدى التحول الرقمي في القطاع المالي.

الحواجز التكنولوجية:

البنية التحتية الرقمية المحدودة: إن عدم كفاية البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك الافتقار إلى الوصول إلى الإنترنت على نطاق واسع والاتصال الموثوق به، يعيق الاعتماد السلس لأنظمة الدفع الرقمية.، إذ لا تزال العديد من المناطق في العراق تعاني من عدم كفاية الأسس التكنولوجية، مما يحد من وصول الخدمات المالية الرقمية.

الهواتف الذكية: بينما يتزايد استخدام الهواتف الذكية، لا يزال جزء كبير من السكان يعتمدون على الهواتف التي لا تدعم التطبيقات المتقدمة، إن التوافر المحدود للهواتف الذكية القادرة على دعم تطبيقات الهاتف المحمول المتقدمة وحلول الدفع الرقمية يعوق التبني، لا سيما في المناطق الريفية.

مخاوف الأمن السيبراني: وتتمثل في؛

خصوصية البيانات وأمنها: تعمل المخاوف بشأن أمان البيانات الشخصية والمالية كرادع لاعتماد الدفع الرقمي. وتسهم حالات خروقات البيانات والجرائم السيبرانية في تخوف الجمهور، مشددة على الحاجة إلى تدابير قوية للأمن السيبراني لحماية المعلومات الحساسة.

الاحتيال: يؤدي ظهور الأنشطة الاحتيالية، مثل عمليات الاحتيال وسرقة الهوية، إلى خلق تصور للضعف المرتبط بالمعاملات الرقمية، يعد بناء الثقة في ميزات الأمان لمنصات الدفع الرقمية أمراً بالغ الأهمية للتغلب على هذه المخاوف.

العوامل الثقافية:

تفضيل المعاملات النقدية: يمثل التفضيل الثقافي الراسخ للمعاملات النقدية عقبة كبيرة، لقد اعتاد العديد من الأفراد في العراق على الطبيعة الملموسة للعملة المادية، ويعتبرونها وسيلة أكثر موثوقية وتقليدية لإجراء المعاملات المالية.

محو الأمية الرقمية المحدودة: إن الافتقار إلى محو الأمية الرقمية، لا سيما بين التركيبة السكانية القديمة، يمنع فهم واعتماد طرق الدفع الرقمية. هناك حاجة إلى مبادرات تعليمية لتعريف السكان بفوائد ووظائف الخدمات المالية الرقمية.

البيئة التنظيمية:

الافتقار إلى الوضوح التنظيمي: يمكن أن يؤدي الغموض في الإطار التنظيمي للمدفوعات الرقمية إلى إعاقة نمو الصناعة، تعتبر اللوائح الواضحة والمتسقة ضرورية لإنشاء بيئة آمنة، ويمكن التنبؤ بها تشجع كل من الشركات والمستهلكين على تبني الخدمات المالية الرقمية.

تحديات الامتثال: يمكن أن تشكل تلبية المتطلبات التنظيمية، لا سيما في سياق لوائح مكافحة غسل الأموال، تحديات للمؤسسات المالية ومقدمي التكنولوجيا. من الضروري تحقيق التوازن بين الامتثال والابتكار.

العوامل الاقتصادية: وتتمثل في؛

إمكانية الوصول المالي: يمكن أن تحد التفاوتات الاقتصادية وعدم المساواة في الدخل من الوصول إلى خدمات الدفع الرقمية، خاصة للأفراد ذوي الدخل المنخفض. والجهود المبذولة لسد هذه الفجوة وضمان القدرة على تحمل التكاليف ضرورية للتبني الشامل.

تكلفة التكنولوجيا: قد ينظر إلى التكاليف الأولية المرتبطة بالحصول على البنية التحتية للدفع الرقمي وتنفيذها على أنها حواجز أمام الشركات الصغيرة والمؤسسات المالية، مما يعيق قدرتها على المشاركة في الاقتصاد الرقمي.

ويتطلب التصدي لهذه التحديات بذل جهد تعاوني يشمل الهيئات الحكومية والمؤسسات المالية ومقدمي التكنولوجيا والمؤسسات التعليمية. يمكن للمبادرات التي تهدف إلى تحسين البنية التحتية الرقمية، وتعزيز تدابير الأمن السيبراني، وتعزيز محو الأمية الرقمية، وتصميم حلول الدفع الرقمية لتتماشى مع التفضيلات الثقافية أن تساهم بشكل جماعي في التغلب على هذه العقبات وتعزيز الاستخدام الواسع النطاق للمدفوعات الرقمية في العراق.

مبادرات وابتكارات التكنولوجيا المالية:

في المشهد الديناميكي للتمويل العراقي، تبرز مبادرات وابتكارات التكنولوجيا المالية كقوى تحويلية، تهدف إلى إعادة تشكيل الممارسات المصرفية التقليدية ودفع النمو الاقتصادي. إن دور التكنولوجيا المالية في العراق جدير بالملاحظة بشكل خاص لقدرتها على إدخال الكفاءات وتعزيز الأمن وتعزيز الشمول المالي. تتصدر العديد من التقنيات المبتكرة، بما في ذلك بلوكتشين والذكاء الاصطناعي والمصادقة البيومترية، مبادرات التكنولوجيا المالية هذه.

المحافظ الرقمية والمدفوعات عبر الهاتف المحمول:

مريحة وشاملة: يوفر صعود المحافظ الرقمية وحلول الدفع بواسطة الهاتف النقال وسيلة مريحة وشاملة لإجراء المعاملات المالية. في العراق، حيث يتزايد انتشار الهواتف الذكية، يمكن لهذه الحلول تسهيل المدفوعات من نظير إلى نظير، والمشتريات عبر الإنترنت، والشمول المالي بشكل عام.

تقليل الاعتماد على النقد: تساهم المحافظ الرقمية في تقليل الاعتماد على المعاملات النقدية، والتي بدورها يمكن أن تخفف المخاطر الأمنية المرتبطة بالعملة المادية، وتعزز الكفاءة الاقتصادية الشاملة.

منصات الإقراض من نظير إلى نظير:

التمويل البديل: توفر منصات الإقراض من نظير إلى نظير القائمة على التكنولوجيا المالية خيارات تمويل بديلة للشركات والأفراد. ومن خلال ربط المقرضين مباشرة بالمقترضين، يمكن لهذه المنصات أن تحفز الأنشطة الاقتصادية، لا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ابتكار تسجيل الائتمان: تتيح الاستفادة من خوارزميات الذكاء الاصطناعي لتسجيل الائتمان على منصات الإقراض من نظير إلى نظير إجراء تقييمات أكثر دقة للمخاطر، مما قد يفتح الوصول إلى الائتمان للأفراد الذين ربما تم تجاهلهم من قبل الأنظمة المصرفية التقليدية.

إن دمج مبادرات التكنولوجيا المالية والتقنيات الناشئة لا يؤدي إلى تحديث القطاع المالي في العراق فحسب، بل يحمل أيضاً وعداً بتعزيز الابتكار وتحسين الوصول المالي والمساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة للبلاد. يعد الدعم التنظيمي والتعاون بين القطاعين العام والخاص والاستثمار المستمر في البنية التحتية التكنولوجية أمراً ضرورياً لتحقيق الإمكانات الكاملة للتكنولوجيا المالية في العراق.

يمكن للعديد من مبادرات التكنولوجيا المالية الناجحة من مختلف المناطق أن تكون بمثابة نماذج للتنشيط المالي للعراق، تعرض هذه الأمثلة مناهج مبتكرة للتغلب على التحديات، وتعزيز الشمول المالي، والاستفادة من التكنولوجيا من أجل النمو الاقتصادي. في حين أن كل سياق فريد من نوعه، فإن هذه المبادرات توفر رؤى قيمة يمكن للعراق أن يأخذها في الاعتبار في أثناء قيامه بالتنشيط المالي.

وسيشمل تكييف نماذج التكنولوجيا المالية الناجحة هذه مع السياق الفريد للعراق معالجة التحديات المحلية والاعتبارات التنظيمية ومتطلبات البنية التحتية. ومع ذلك، تقدم هذه الأمثلة دروساً قيمة حول الاستفادة من التكنولوجيا من أجل الشمول المالي، وإيجاد حلول دفع مبتكرة، وتنشيط القطاع المالي في أعقاب النزاع.

الأثر الاقتصادي والشمول المالي:

إن التأثير الاقتصادي المحتمل للمدفوعات الرقمية واعتماد التكنولوجيا المالية متعدد الأوجه، مع مجموعة من الفوائد التي تتجاوز الممارسات المصرفية التقليدية. في الوقت الذي يدرس فيه العراق دمج هذه التقنيات في المشهد المالي، فإن العديد من مجالات التأثير الرئيسية تستحق الدراسة؛ ومنها؛

1- خلق فرص عمل جديدة: يقدم اعتماد حلول المدفوعات الرقمية والتكنولوجيا المالية أدواراً جديدة في الاقتصاد، مثل محللي البيانات وخبراء الأمن السيبراني ومطوري البرامج ومتخصصي دعم العملاء. يمكن أن يؤدي الطلب على المهنيين المهرة في هذه المجالات إلى خلق فرص العمل والفرص للقوى العاملة المحلية.

2- فرص ريادة الأعمال: تبني التكنولوجيا المالية يعزز بيئة مواتية لريادة الأعمال. مع تطور المنصات والخدمات الرقمية، هناك حاجة متزايدة لحلول مبتكرة، مما يوفر الفرص للأفراد لبدء مشاريع التكنولوجيا المالية الخاصة بهم والمساهمة في النمو الاقتصادي.

3- زيادة كفاءة الأعمال: تبسيط العمليات المالية، والحد من التدخلات اليدوية والأوراق. هذه الكفاءة التشغيلية لا توفر الوقت فحسب، بل تمكن الشركات أيضاً من تخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية، مما يساهم في مكاسب الإنتاجية الإجمالية.

4- تخفيض التكلفة: غالباً ما يؤدي اعتماد التكنولوجيا المالية إلى خفض التكاليف للشركات. يمكن للمعاملات الرقمية والعمليات الآلية والحلول المستندة إلى السحابة خفض التكاليف التشغيلية، مما يمكن الشركات من تخصيص الأموال بشكل أكثر كفاءة، ويحتمل أن تستثمر في التوسع أو الابتكار.

5- الوصول إلى التمويل: توفر منصات التكنولوجيا المالية، لا سيما في مجال الإقراض من نظير إلى نظير والتمويل البديل، للشركات طرقاً جديدة للوصول إلى رأس المال. وتدعم هذه الزيادة في فرص الحصول على التمويل نمو الأعمال التجارية، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الإنتاج وتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق.

تحفيز الأنشطة الاقتصادية:

التجارة عبر الحدود: المدفوعات الرقمية تسهيل المعاملات عبر الحدود، والحد من الاحتكاك والتكاليف المرتبطة بالتجارة الدولية. هذا يحفز الأنشطة الاقتصادية من خلال توسيع الأسواق، وتمكين الشركات من الانخراط في التجارة العالمية، وجذب الاستثمار الأجنبي.

نمو التجارة الإلكترونية: يرتبط اعتماد المدفوعات الرقمية ارتباطاً وثيقاً بنمو التجارة الإلكترونية. مع احتضان المستهلكين والشركات للمعاملات عبر الإنترنت، هناك زيادة في الطلب على السلع والخدمات. يساهم هذا التحول في نمو الاقتصاد الرقمي، وخلق فرص جديدة للشركات لتزدهر.

محو الأمية المالية والإدماج:

الفرص التعليمية: يتطلب اعتماد التكنولوجيا المالية زيادة المعرفة الرقمية. يمكن أن تؤدي مبادرات تثقيف السكان حول الخدمات المالية الرقمية إلى مجتمع أكثر استنارة ومعرفة مالياً. وهذا بدوره يمكن الأفراد من اتخاذ قرارات مالية أفضل، وتعزيز المرونة الاقتصادية.

توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية: يمكن أن يؤدي استخدام التكنولوجيا المالية إلى كسر الحواجز التقليدية أمام الخدمات المالية، مما يجعل الفرص المصرفية والاستثمارية أكثر سهولة. تعمل هذه الشمولية على توسيع القاعدة الاقتصادية، مما يسمح لعدد أكبر من الأفراد والشركات بالمشاركة بنشاط في النظام البيئي المالي.

الآفاق المستقبلية:

إن وضع خارطة طريق استراتيجية لمستقبل المدفوعات الرقمية والخدمات المصرفية والتكنولوجيا المالية في العراق ينطوي على جهد تعاوني بين القطاعين العام والخاص. تحدد خارطة الطريق التالية المعالم والتوصيات الرئيسية لتعزيز نظام بيئي مالي رقمي قوي وشامل:

توفر خارطة الطريق الاستراتيجية هذه نهجاً مرحلياً لتطوير المدفوعات الرقمية والخدمات المصرفية والتكنولوجيا المالية في العراق. ويتوقف النجاح على التعاون المستدام، والقدرة على التكيف مع التطورات التكنولوجية، والالتزام بالشمول المالي والأمن. وستضمن التقييمات والتعديلات المنتظمة أن تظل خارطة الطريق مستجيبة للاحتياجات المتطورة للنظام المالي الرقمي العراقي.

الخاتمة والتوصيات

في ضوء الإمكانات التحويلية التي حُدِّدَت في مجال المدفوعات الرقمية والتكنولوجيا المالية لعصر ما بعد الحرب في العراق، فإن الدعوة الملحة للعمل ضرورية لحشد أصحاب المصلحة ودفع التحول الرقمي المستمر، لتقف القوة التحويلية للمدفوعات الرقمية والتكنولوجيا المالية كمنارة للأمل في إنعاش الاقتصاد العراقي

التوصيات

1- السلطات الحكومية والتنظيمية: تعزيز وتبسيط الأطر التنظيمية لتوفير بيئة مواتية للمدفوعات الرقمية وابتكار التكنولوجيا المالية، لتعاون مع المنظمات الدولية للحصول على رؤى وتبادل أفضل الممارسات، وضمان التوافق مع المعايير العالمية.

2- المؤسسات المالية: تبني الابتكار الرقمي لتعزيز تجارب العملاء وخفض التكاليف وتحسين الكفاءة التشغيلية، الاستثمار في تدابير الأمن السيبراني لحماية بيانات العملاء وبناء الثقة بالخدمات المالية الرقمية.

3- رواد الأعمال والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية: حلول مبتكرة رائدة لمواجهة تحديات محددة في المشهد المالي في العراق، لتعاون مع الشركاء المحليين والدوليين للاستفادة من الخبرات وتأمين الموارد اللازمة للنمو.

4- المؤسسات التعليمية: تطوير وتوسيع البرامج التي تركز على تعليم التكنولوجيا المالية، وضمان وجود قوة عاملة ماهرة جاهزة لمتطلبات العصر المالي الرقمي، تعزيز التعاون بين الأوساط الأكاديمية والصناعة لسد الفجوة المعرفية ودعم التعلم المستمر.

5- المنظمات الدولية: مواصلة دعم تحول القطاع المالي في العراق من خلال المساعدة المالية والخبرة الفنية ومبادرات بناء القدرات، تسهيل منصات تبادل المعرفة لتعزيز التعاون بين العراق والمجتمع المالي العالمي.

6- جمعيات الأعمال والتجارة: الدعوة إلى السياسات التي تعزز بيئة مواتية للمدفوعات الرقمية ونمو التكنولوجيا المالية، توفير منصة للتواصل والتعاون وتبادل الأفكار بين اللاعبين في

الصناعة.

7- المستهلكون والمجتمعات: تبني الخدمات المالية الرقمية للراحة والأمان والشمول المالي، المشاركة في البرامج التعليمية لتعزيز محو الأمية المالية وتمكين المجتمعات.

8- مزودو التكنولوجيا: التعاون مع المؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية لتطوير وتنفيذ الحلول المتطورة، دعم تطوير البنية التحتية الرقمية، وضمان اتصال موثوق وعالي السرعة.

9- وسائل الإعلام وقنوات الاتصال: رفع مستوى الوعي حول فوائد المدفوعات الرقمية والتكنولوجيا المالية، وتبديد الخرافات وبناء الثقة.

10- منظمات المجتمع المدني: لدعوة إلى الممارسات المالية الشاملة التي تعود بالنفع على جميع شرائح المجتمع، المشاركة في برامج التوعية المجتمعية لضمان وصول مزايا التحول الرقمي إلى الفئات الضعيفة والمحرومة من الخدمات.

المصادر:

1- https://www.go-globe.com/digital-payments-banking-and-fintech-in-iraq/

2-https://www.go-globe.com/iraq-vision-2030-post-war-economic-recovery/

3-https://www.weforum.org/agenda/2022/02/dethroning-cash-as-king-how-digital-payment-is-enabling-a-shift-away-from-the-cash-economy/